منتصفه ... » (المصدر نفسه) .

ويتفق اكثر من معلق اسرائيلي مع سامط في رأيه هذا ، فالياهو اغرس (دافار ، ١٨/١٠/ ٧٤) يرى أيضا انه لا بد من اجراء انتخابات في اسرائيل بأسرع ما يمكن ، ذلك « لان نتائج الانتخابات للكنيست ، التي جرت في اواخر كانون الاول ١٩٧٣ ، لا تعبر عن رأي الناخبين في اسرائيل بعد حرب يوم الغفران . فقوائم المرشحين لم تتغير ، والاشخاص الذين يتحملون مسؤولية اخطر تقصير في تاريخ دولة اسرائيل ، كانوا مرشحين في الاماكن الاولى من قائمة المعراخ . فحقيقة استبدال وثيقة غليلي بوثيقة النقاط الاربع عشر ، الاكثر حمائمية ، والحديث فيها صراحة عن تسوية اقليمية ، لم يكن حاسما لانه لم يكن لدى زعماء مباي التاريخي الشجاعة للمطالبة صراحة بالغاء وثيقة غليلي . وهكذا بقيت الامور دون حسم وخاضعة لتفسيرات مختلفة . لقد تغير الوزراء الكبار الثلاثة حقا ، وبدلا من غولدا مئير وموشي ديان وابا ايبن جاء يتسحاق رابين وشمعون بيريس ويغئال الون . ولكن لا تفويض هناك لهذه الحكومة ، حكومة الاستمرار (والتغيير ؟) لاحداث تغييرات جوهرية في السياسة التي قررت من قبل سابقتها . ان كل خطوة تقاس بميزان وحدة الحزب والاخطار التي تواجهه . ان حزب العمل لا يستطيع الاستمرار والعمل في وضع مشوش . وسيضطر للحسم بشكل حاد لجانب او ضد تسوية اقليمية ذات مغزى كبير للغاية من اجل اتفاق سلام » (المصدر نفسه) . واذا كان اغرس يكتفي بهذا القدر من النصائح، فان زميله شلومو اهرونسون (هآرتس ، ١٨/١٠/ ٧٤) يذهب ابعد منه ، داعيا رابين الى استغلال المناسبة التي قدمها ديان « والتحول من نكرة الى زعيم » ، ولذلك بالعمل على توحيد قوى مبام واحدوت همعوداه ومباي ، ثم « مواجهة الجمهور بشعار سياسة خارجية وأمن واقعية ومساومة ، كتلك التي خدمت في الماضي مباي القديم كثيرا ، دون أن يتنازل عن أمن اسرائيل » . ولهذا فان « دفع ديان ورفاقه الثلاثة من المعراخ ونفيهم الى اليمين ، نحو ليكود وباباوات المفدال ، قد يكون خطوة سياسية مفيدة ، بالنسبة لرابين ، في الساعة المناسبة . وعندها سيصبح مرة واحدة واضع خارطة سياسية داخلية جديدة ، والزعيم المعلن لحزب سياسي موحد من جديد على أساس عقائدي مشترك » (المصدر نفسه) .

كذلك تطرق اربيه افنيري الى هذه الناحية مشيرا (دافار ، ٢٢/١٠/٧٤) الى الخطر الذي ستتعرض له اسرائيل ، بحسب رأيه ، من جراء سياسة ديان وليكود الداعية الى ضم المناطق المحتلة وتأثير ذلك على طابع اسرائيل اليهودي — الصهيوني . ولهذا « لا مناص من مجابهة علنية مع ديان وافكاره ، وقبل كل شيء داخل حزب العمل نفسه . وينبغي على الحزب الذي يدير دفة الدولة ان يكون ، اولا وقبل كل شيء، متحدا من الداخل حول هذه النقطة الحاسمة » . ولا بد ايضا من ان تتخذ ايضا باقي الاحزاب مواقفها الموحدة الخاصة بها ، وعندئذ « وبعد ان تقرر الاحزاب طابعها الحقيقي وتعرف من يمثل من وماذا ، لا مناص من اجراء انتخابات عامة للكنيست ، يعطي تقسيم الاصوات فيها حول المسألة صورة واضحة ، وكأنها استفتاء ... ولا مناص (عندها) من الحسم » (المصدر نفسه) . اما يحيئيل ليمور ، مراسل معاريف (٢١/١٠/٧٤) في الكنيست فيعلق على الدورة الثانية ، الحالية ، للكنيست الثامن ، التي افتتحت قبل ١٠ ايام ، بقوله « ان هذه الدورة ستكون « حامية » وربما مليئة بالمفاجآت التي لن تنبعث من مقاعد المعارضة فقط ، وانما حتى من بين صفوف الائتلاف . ان انضمام المفدال للائتلاف سيغير ، ظاهريا ، الخارطة البرلمانية ، ولن تستند الحكومة بعد على اغلبية ضئيلة من ٦١ صوتا ، في حين يهرع اعضاء موكيد وراكاح الى مساعدتها من وقت لاخر عند التصويت على (مواضيع) هامة ... ان الصفوف الحزبية غير « مستقيمة » ، واعضاء كنيست من المعراخ اثبتوا أنهم لا يسيرون حسب الخط — ان تم ذلك بواسطة الغياب عند التصويت او بالتوقيع على عرائض ليكود » . ويضيف ليمور ان دورة الكنيست هذه قد تكون الاخيرة « واذا تم فعلا الاسراع في الخطوات السياسية ، بشأن مصير يهودا والسامرة ، وبشكل يضطر الشعب معه الى الاعراب عن رأيه ، خلال الاشهر القريبة ، حول « التسوية الاقليمية » — فسيتم ، بحسب وعد